

Distr.: General
10 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البندان ٢ و ٧ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-00326(A)



* 1 7 0 0 3 2 6 *

أولاً - مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣١ الذي طلب فيه المجلس إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. ودُكر المجلس بوجه خاص بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن جملة أمور، أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب إسرائيل بأن تلغي قرارها على الفور.

٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى الأمين العام في القرار ٢٥/٣١ أن يوجه نظر جميع الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين. وفضلاً عن ذلك، قرر المجلس مواصلة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل في دورته الرابعة والثلاثين.

ثانياً - تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣١

٣- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية إلى حكومة إسرائيل تشير فيها إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣١ وتطلب فيها معلومات عن أي خطوات أُتخذت أو يُعتمزم اتخاذها بشأن تنفيذ القرار المذكور. ولم تتلق المفوضية أي رد على المذكرة الشفوية.

٤- وفي اليوم نفسه، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، مذكرة شفوية أيضاً إلى جميع البعثات الدائمة في جنيف توجه فيها نظرها إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣١ وتطلب فيها إلى حكومات الدول الأعضاء تقديم معلومات عن أي خطوات أُتخذت أو يُعتمزم اتخاذها بشأن تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وردت البعثات الدائمة لكل من كوبا والاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية على هذا الطلب في مذكرات شفوية.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم الأمين العام، نظر أجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى القرار ٢٥/٣١، وفقاً لطلب مجلس حقوق الإنسان. ولم تتلق المفوضية أي رد على ذلك.

٦- وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وجهت البعثة الدائمة لكوبا مذكرة شفوية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، طلبت فيها إلى المجتمع الدولي عدم الاعتراف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية أو الإدارية التي اتخذتها إسرائيل على النحو المشار إليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣١، وأكدت مجدداً على أهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

٧- وأشارت البعثة الدائمة لكوبا إلى أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وأضافت أن إسرائيل قد اتخذت خطوات سعيًا إلى تعديل الوضع القانوني للجولان السوري المحتل وتعديل طبيعته المادية وتكوينه الديمغرافي وهيكله المؤسسي.

٨- ودعت كوبا في مذكرتها الشفوية إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من الجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، طبقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وأكدت كوبا أيضاً ضرورة تخلي إسرائيل عن "محاولاتها الجاحمة" للاستيلاء على الجولان السوري المحتل. وترى كوبا أن الاحتلال الأجنبي، وسياسات التوسع والعدوان، وإنشاء مستوطنات والاستيلاء على الأراضي بالقوة هي ممارسات تنتهك الصكوك والمعايير الدولية، وتؤثر تأثيراً سلبياً في حقوق الإنسان للشعب السوري، ولا سيما لمن يعيشون في الجولان السوري المحتل.

٩- وأعربت كوبا عن رفضها للممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل واستغلالها فيما وصفته بأنه انتهاك صارخ للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن سيادة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها القدس الشرقية، بما يشمل السكان العرب في الجولان السوري المحتل.

١٠- وأدانت البعثة الدائمة لكوبا بكل قوة ما وصفته بانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية إزاء المحتجزين السوريين في الجولان السوري المحتل، وكررت الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الممارسات الوحشية المستمرة، كما أعربت عن قلقها إزاء "الظروف اللاإنسانية" التي أوجدتها إسرائيل.

١١- وأضافت كوبا أن بلدان حركة عدم الانحياز قد أعربت عن تضامنها ودعمها غير المشروط لما وصفته بأنه طلب الجمهورية العربية السورية المشروع لتحقيق سيادتها على الجولان السوري المحتل، على أساس مبادرة السلام العربية وعملية مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورأت كوبا أن الاحتلال الجاري للجولان السوري وضمه بحكم الواقع يشكلان عقبة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

١٢- وأكدت البعثة الدائمة لكوبا في مذكرتها الشفوية أن استخدام دولة إسرائيل للجولان السوري المحتل من أجل التدخل في النزاع السوري ومهاجمة أقاليم جديدة في الجمهورية العربية السورية يشكل عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار. وأشارت أيضاً إلى أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في الجمهورية العربية السورية.

١٣- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفادت البعثة الدائمة للاتحاد الروسي بأنها لا تعترف بأي من التدابير أو الإجراءات التشريعية أو الإدارية التي اتخذتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل مما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

١٤- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وجهت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية مذكرة شفوية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أكدت فيها ضرورة احترام اتفاقية جنيف

الرابعة بشأن حماية المدنيين وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، وأهابت بجميع الدول الأعضاء ألا تعترف بأي من التدابير أو الإجراءات التشريعية أو الإدارية التي اتخذتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل. كما أهابت بجميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن تقديم أي دعم لإسرائيل من شأنه أن يُستخدم في المستوطنات في الجولان السوري المحتل، وفي نشاط اقتصادي يؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقدمت البعثة الدائمة معلومات عن استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وعن ممارساتها التي "تهدف إلى إدامة احتلاله"، مما يشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وخرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٥- وقدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عن ادعاءات بشأن اعتقال سوريين تعسفياً، وعدم وجود ضمانات تكفل التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة للسوريين، وأهابت بالمجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالإفراج فوراً ودون شروط عن جميع المعتقلين السوريين والسجناء المحتجزين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية. وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن السوريين في الجولان السوري المحتل ما زالوا يتعرضون لسلب حريتهم، بما في ذلك "الإقامة الجبرية" والاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني، وأنهم يحرمون من الزيارات الأسرية في السجون الإسرائيلية. وشددت على حملة الاعتقالات الأخيرة التي أثرت في العشرات من السكان السوريين في الجولان السوري المحتل. وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن بعض السوريين لم يطلق سراحهم إلا بعد دفع كفالة قدرها ٤٠٠٠ دولار؛ ومع ذلك، فقد منعوا لاحقاً من العودة إلى قراهم في الجولان السوري المحتل ونُقلوا بدلاً من ذلك إلى مناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت الجمهورية العربية السورية تفاصيل عن أربع من هذه الحالات المدعاة، وغير ذلك من حالات الاحتجاز التعسفي المدعاة.

١٦- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن إسرائيل قد هدمت، دون إخطار مسبق، منزل مواطن سوري في بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، وأنها استخدمت القوة المفرطة ضد أفراد من السكان المحليين الذين اعترضوا على الهدم. وأشارت الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى أن الهيئة المعروفة باسم "لجنة التخطيط والبناء" في الجولان السوري المحتل قد أمرت بهدم منزل آخر في المنطقة نفسها.

١٧- وأكدت الجمهورية العربية السورية في مذكرتها الشفوية ممارسات زرع الألغام التي تقوم بها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، والتي تهدد القرى العربية والمناطق المحيطة بها، وكذلك المراعي. وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن انفجار الألغام الأرضية أدى إلى وقوع العشرات من القتلى والعديد من المصابين من السوريين، وجعل آلاف الفدادين غير صالحة للزراعة.

١٨- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن السوريين يخضعون لقيود تُفرض على تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في الحياة الأسرية؛ وعلى سبيل المثال، يُحرم السوريون الراغبون في السفر لزيارة أسرهم في الجمهورية العربية

السورية من القيام بذلك، بما أنهم قد يُمنعون بعد السفر من العودة إلى الجولان السوري المحتل بسبب إغلاق معبر القنيطرة و/أو خوفاً من توقيف السلطات الإسرائيلية لهم.

١٩- وادعت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، في مذكرتها الشفوية، أن القوات الإسرائيلية تدعم جماعات إرهابية، بما فيها جبهة النصرة^(١)، في المنطقة الفاصلة وفي الجمهورية العربية السورية. وادعت أن إسرائيل قد وسعت مؤخراً نطاق سيطرتها على وادي اليرموك ووادي الرقاد في ريف درعا في المنطقة الجنوبية الغربية من الجمهورية العربية السورية بمساعدة هذه الجماعات الإرهابية.

٢٠- وقدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عن الأفعال التي قامت بها إسرائيل والتي يُدعى أنها تهدف إلى طمس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ من خلال خلق انطباع بحكم الواقع بأن هناك وحدة جغرافية وسياسية بين الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة. وأكدت البعثة الدائمة ما وصفته بأنه محو للحدود تجريه إسرائيل باستخدام وسائل أكاديمية واجتماعية وسياسية. وعلى سبيل المثال، أشارت البعثة الدائمة إلى إدماج إسرائيل في عام ٢٠١٥ للمجالس المحلية في مجدل شمس، وبقعاتا، ومسعدة، وعين قنية فيما يسمى "اتحاد بلدات الجليل الشرقي".

٢١- وقدمت الجمهورية العربية السورية أيضاً معلومات عن خطة إسرائيل الرامية إلى تهئية المحمية الطبيعية لـ "حديقة حرمون الوطنية"، من خلال المصادرة بحكم الواقع لآلاف الفدادين من أراضي منطقة جبل الشيخ في شمال وغرب الجولان السوري المحتل. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، نشرت لجنة تخطيط المقاطعات الخاضعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية في جرائدها الرسمية خطة هيكلية مفصلة لمساحة قدرها ٨٢ ٠٠٠ فدان من الأراضي. وادعت الجمهورية العربية السورية أن الخطة ستؤدي إلى مصادرة ٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي التابعة لمجدل شمس في الشمال والغرب، مما سيفضي إلى تفاقم أزمة السكن في البلدة وإلى منع توسع المدينة الطبيعي من أجل استيعاب النمو السكاني. وقد سعت لجنة أوقاف مجدل شمس على مدى ١٥ سنة الماضية إلى تنفيذ مشروع لتوزيع قطع أراضي سكنية على السكان المحليين. وأفضى المشروع إلى إسناد حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ وثيقة من السندات العقارية، تغطي معظمها المناطق المحددة في الخطة الإسرائيلية بشأن "حديقة حرمون الوطنية". ولاحظت الجمهورية العربية السورية أن الخطة تتوخى إمكانية توسيع المستوطنتين الإسرائيليتين نفية أتياف ونمرود، المبنيتين على أراضي تابعة لقرى وبلدات سورية.

٢٢- وقدمت الجمهورية العربية السورية، في مذكرتها الشفوية، معلومات عن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، ولا سيما عن قرار إسرائيل بناء ١٩ مستوطنة جديدة في غضون خمس سنوات لجذب ١ ٥٠٠ أسرة إسرائيلية متطوعة للسكن في الجولان السوري المحتل. وقدمت الجمهورية العربية السورية أيضاً معلومات بشأن الخطة، التي أعلنت عنها

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وصف مجلس الأمن جبهة النصرة بأنها مجموعة إرهابية عملاً بقرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت جبهة النصرة تغيير اسمها ليصبح "جبهة فتح الشام".

إسرائيل في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والرامية إلى بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة كيتسارين في الجولان السوري المحتل وإقامة منشآت اقتصادية وثقافية ومهنية، بما في ذلك مصانع للنبيذ، ومراكز متعددة الأغراض ومراكز علمية، ومصنع لتعبئة زجاجات المياه، ومصنع للألبان، ومتحف، بهدف توطيد سياستها الاستيطانية في الجولان السوري المحتل.

٢٣- وأشارت الجمهورية العربية السورية كذلك إلى الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن إسرائيل، التي تؤكد الزيادة الكبيرة في عدد المستوطنين الإسرائيليين في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، بما في ذلك في بني يهودا، وأودم، وحد نيس، وأفني إيتان. ووفقاً للجمهورية العربية السورية، تستمر إسرائيل في تشجيع الاستيطان الإسرائيلي من خلال تقديم حوافز مالية ودعم الاستثمارات في التعليم والزراعة بهدف تعزيز احتلالها وتغيير التركيبة الديمغرافية للجولان السوري المحتل.

٢٤- وقدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عن الممارسات والتصرفات الإسرائيلية التي يُدعى أنها تهدف إلى السيطرة على الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل واستغلالها، على نحو ينتهك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وادعت أن حق السوريين في العمل مقيد في الجولان السوري المحتل. وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن إسرائيل تستغل الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل وتمنح المستوطنين الإسرائيليين إمكانية الاستخدام الحصري لتلك الموارد، مما يحرم السكان السوريين في الجولان السوري المحتل من جني أي فائدة منها. ولا يتمكن السوريون المقيمون الوصول إلا إلى ٤٥٠٠٠ فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين يستفيد المستوطنون الإسرائيليون من ٣٥٠٠٠٠ فدان من الأراضي. وبسبب منع المزارعين السوريين من تسويق منتجاتهم في الجمهورية العربية السورية، أوجدت إسرائيل حالة من الحصار الاقتصادي بحكم الواقع. ووجهت الجمهورية العربية السورية الانتباه أيضاً إلى الممارسة المستمرة التي تقوم بها إسرائيل والمتمثلة في دفن النفايات السامة في الجولان السوري المحتل، مما أسفر عن آثار صحية وبيئية ضارة بالمواطنين السوريين. وفضلاً عن ذلك، قدمت الجمهورية العربية السورية قائمة بأسماء الشركات التي يُدعى أنها تمول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل.